



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

27-9 أيلول/سبتمبر 2019

البند 7 من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

بيان مشترك\* قدمته مؤسسة الحق - القانون من أجل

الإنسان، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالصفة الاستشارية

الخاصة

تلقي الأمين العام البيان الخطي التالي الذي يعمم وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996.

[22 آب/أغسطس 2019]

## ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يضمن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق بشأن مسيرة العودة الكبرى

يوم 22 آب/أغسطس، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أربعة قرارات حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ بما فيها قرار حول إنفاذ المساءلة في سياق مظاهرات مسيرات العودة الكبرى المتواصلة في قطاع غزة المحتل، والذي تبنى فيه المجلس التوصيات التي خرجت بها لجنة التحقيق التي شكلتها الأمم المتحدة.

رحبت مؤسسة الحق، بتبني توصيات لجنة التحقيق، ودعت إلى إنفاذ المساءلة الجديدة لضمان وضع حد للانتهاكات واسعة النطاق والممنهجة التي ترتكبها إسرائيل بحق السكان الفلسطينيين المحميين على الفور.<sup>1</sup>

تتناول مؤسسة الحق، في هذه المذكرة، الهجمات التي لا تنفك إسرائيل تشنها على السكان المحميين في قطاع غزة، وتسلب الضوء فيها على الحاجة الملحة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق دون تأخير.

### 1- الاستخدام المفرط للقوة

على مدى الفترة الواقعة بين يومي 30 آذار/مارس و1 آب/أغسطس 2019، وثقت مؤسسة الحق مقتل 208 فلسطينياً خلال المظاهرات التي شهدتها مسيرات العودة الكبرى؛ من بينهم سبعة أشخاص من ذوي الإعاقة، وأربعة مُسعفين، وصحفيين اثنين.

وعلى الرغم من أن توصيات لجنة التحقيق تدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى "الامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين" ومواءمة قواعد الاشتباك التي تعتمد عليها في استخدام الذخيرة الحية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>2</sup> تواصل القوات الإسرائيلية اللجوء وبصورة ممنهجة إلى الاستخدام المفرط للقوة، بما فيها الذخيرة الحية، ضد المحتجين الفلسطينيين المحميين الذين يشاركون في مسيرات العودة الكبرى؛ حيث أزهقت أرواح 27 فلسطينياً خلال النصف الأول من العام 2019. وقد أُصيب معظم هؤلاء الضحايا في الأجزاء العلوية من أجسامهم، في الوقت الذي لم يشكّلوا فيه أيّ تهديد لحياة الجنود الإسرائيليين المدحجين

<sup>1</sup> Al-Haq, "Al-Haq Welcomes Adoption of UN Commission of Inquiry Recommendations on the Great Return March," 23 March 2019, available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/targets/united-nations/1374-al-haq-welcomes-adoption-of-un-commission-of-inquiry-recommendations-on-the-great-return-march>.

<sup>2</sup> وثيقة الأمم المتحدة (A/HRC/40/74)، الفقرة 19.

بالسلاح خلف السياج المحيط بغزة. فضلاً عن ذلك، قُتل أربعة فلسطينيين في سياق مسيرات العودة الكبرى بجروح مميتة بقنابل الغاز وقنابل الصوت التي أصابتهم مباشرةً في وجوههم أو رؤوسهم.

وفي 3 آذار/مارس 2019، وثقت مؤسسة الحق قتل محمد الجديلي على يد قناص إسرائيلي، بينما كان يُمارس عمله كمُسعف لدى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني خلال مسيرات العودة الكبرى. وقد أُطلقت النار باتجاه محمد بالقرب من مخيم أبو صفية للعودة، شرق جباليا، في محافظة شمال غزة. وكان محمد يرتدي السترة الرسمية التي تُعرّفه على أنه مُسعف حينما أُطلقت النار عليه. وأصيبَ محمد بجروح قاتلة في الجمجمة، نُقل على إثرها للعلاج في المستشفى الأهلي بالخليل في الضفة الغربية، وأُعلنت وفاته متأثراً بجراحه يوم 10 حزيران/يونيو 2019 في المستشفى الأهلي بالخليل. وبذلك، يكون محمد المسعف الفلسطيني الرابع الذي يُقتل منذ بداية مسيرات العودة الكبرى.<sup>3</sup>

ومما يكتسب أهمية خاصة، في هذا السياق، أن لجنة التحقيق أوصت إسرائيل "بالامتناع عن استخدام القوة المميتة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والصحفيين والعاملين في المجال الصحي والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين لا يشكلون خطراً وشيكاً على الحياة".<sup>4</sup> ولم تنقيد قوات الاحتلال الإسرائيلية بالالتزامات التي يُرتبها قانون حقوق الإنسان عليها، بعدم اللجوء إلى القوة المميتة ما لم تقتضها الضرورة الحتمية من أجل حماية الحياة، وتجاهلت توصيات لجنة التحقيق. ومع الأخذ بالاعتبار، ظروف الإفلات من العقاب، المتفشية في إسرائيل، يؤدي الامتناع عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق لانتشار الإحباط في أوساط الفلسطينيين، ولا سيما الشباب، من الآليات الدولية، في الوقت الذي يُفوّض فيه، هذا التقصير، مصداقية المجلس، وولاياته، بسبب تخلفه عن ضمان العدالة وإتاحة سبل الانتصاف أمام الضحايا.

## 2- الغارات العسكرية الإسرائيلية

إلى جانب الهجمات التي تستهدف المدنيين العزل في مظاهرات مسيرات العودة المتواصلة، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شن الغارات العسكرية على قطاع غزة، ما أدى إلى إلحاق أضرار عشوائية ومفرطة بالمتلكات. وعلى وجه الخصوص، شنت إسرائيل، بعد ثلاثة أيام من تبني توصيات لجنة التحقيق، غارات جوية واسعة النطاق على مختلف أنحاء قطاع غزة، ما أدى إلى تدمير ممتلكات عسكرية ومدنية، وإصابة فلسطينيين بجروح، وأسفر هذا القصف عن تدمير غير متناسب أصاب منازل المدنيين ومحالهم التجارية، وأدى إلى تهجير

<sup>3</sup> Al-Haq, "Israeli Occupying Forces (IOF) Target and Kill Palestinian Civilians, including a Paramedic," 19 June 2019), available at: <http://www.alhaq.org/documentation/weekly-focuses/1422--qq->.

<sup>4</sup> وثيقة الأمم المتحدة (A/HRC/40/CRP.2)، الفقرة 226.

29 فلسطينياً، من بينهم 19 طفلاً.<sup>5</sup> وبين يومي 3 و5 أيار/مايو 2019، تسبب القصف العنيف الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في مقتل 25 فلسطينياً وإصابة 125 آخرين بجروح، وخلال فترة التصعيد هذه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما يقرب من 130 قذيفة مدفعية وما يزيد على 200 صاروخ باتجاه 140 هدفاً، من بينها 20 منزلاً وبنية سكنية. وأدى هذا القصف إلى تدمير المنازل والمواقع المستهدفة وإلحاق أضرار واسعة بعشرات المنازل والمساجد والمدارس والجامعات والمحلات التجارية القريبة منها.<sup>6</sup>

### 3- البيئة القسرية وتراجع التنمية

تُعرّب مؤسسة الحق عن قلقها البالغ إزاء ما كشفت عنه التقارير مؤخراً من خطط تستهدف ترحيل السكان الفلسطينيين المحميين قسراً عن قطاع غزة لأسباب لا علاقة لها بعمليات الإجماع التي تنفذ لغايات عسكرية أو إنسانية. فقد ناقش المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي خططاً ترمي إلى تشجيع الفلسطينيين في غزة على "الهجرة"، وتقديم المساعدة المالية لهم للرحيل عنها والوصول إلى المطارات الإسرائيلية.<sup>7</sup>

ووفقاً للبيانات التي وردت على لسان أحد المسؤولين الإسرائيليين فقد غادر نحو 35,000 فلسطيني قطاع غزة عبر معبر رفح خلال العام الماضي، ولا يشمل هذا العدد أولئك الذين عادوا إليها بعد ذلك، بسبب الإغلاق المفروض على قطاع غزة؛ الذي يُشكل بيئة قسرية واسعة النطاق ويهدف إلى ترحيل الفلسطينيين عنه واستئصال وجودهم فيه.<sup>8</sup> هذه التدابير القسرية التي تستهدف ترحيل السكان المحميين على نطاق واسع من قطاع غزة يمكن أن تصل إلى مصافّ هجوم شامل ومنهجي على السكان المدنيين، كما وتُشكل ترحيلاً قسرياً غير مشروع قد يصل إلى مستوى جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية.<sup>9</sup>

<sup>5</sup> Al-Haq, "Special Focus: Widespread Israeli Aerial Incursions in the Gaza Strip," 2 April 2019, available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/gaza/1382-special-focus-widespread-israeli-aerial-incursions-in-the-gaza-strip-reporting-period-25-26-march-2019>.

<sup>6</sup> انظر:

Al-Haq, "Al-Haq Calls on the European Union to Withdraw its Recent Statement on Gaza and Apologize to Palestinian Victims," 9 May 2019, available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/targets/european-union/1402-al-haq-calls-on-the-european-union-to-withdraw-its-recent-statement-on-gaza-and-apologize-to-palestinian-victims>.

<sup>7</sup> The Times of Israel, "PA: Israel's encouragement of Gaza emigration 'extremely dangerous'," 20 August 2019, available at: <https://www.timesofisrael.com/pa-israels-encouragement-of-gaza-emigration-extremely-dangerous/>

<sup>8</sup> The Times of Israel, "Israel actively pushing Palestinian emigration from Gaza, official says," 19 August 2019, available at: <https://www.timesofisrael.com/israel-actively-pushing-palestinian-emigration-from-gaza-official-says/>

<sup>9</sup> المادتان 7(1)د) و8(2)أ) و7(7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وخلال شهر حزيران/يونيو الماضي، دخل الإغلاق والحصار طويل الأمد الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة عامه الثاني عشر. هذا الحصار؛ يصل إلى مرتبة العقاب الجماعي غير المشروع ويشكّل إخلالاً بالقانون الدولي الإنساني<sup>10</sup> ويؤدي إلى تراجع مُتسارع في التنمية في قطاع غزة.

وعلى وجه الخصوص، تواجه مستشفيات قطاع غزة في هذه الآونة نقصاً غير مسبوق في الأدوية الأساسية واللوازم الطبية.<sup>11</sup> وقد أفادت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقرير نشرته في شهر أيار/مايو 2019 بأن "النظام الصحي في غزة على وشك الانهيار بعد سنوات من حالات الإغلاق والتراجع في التنمية، وهو الآن مثقل بالأعداد الهائلة للأشخاص المصابين نتيجة المظاهرات المستمرة في إطار مسيرات العودة الكبرى."<sup>12</sup>

ولا تنفك الأمم المتحدة تُحذر، منذ العام 2012، من أن قطاع غزة سيصبح مكاناً لا يصلح للعيش بحلول العام 2020، إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه. وخلال العام المنصرم، أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريراً أفاد فيه: "[لقد] تدهورت منذ ذلك الوقت جميع المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية، واتسمت جهود إحياء القطاع بالضعف وركزت جميع التدخلات بالضرورة على إعادة الإعمار والإغاثة الإنسانية، ولم يترك سوى التزر اليسير من الموارد للتنمية أو لإنعاش القاعدة الإنتاجية."

وبناءً على ذلك، تؤكد مؤسسة الحق على أن قطاع غزة بات غير قابل للحياة، ما يستدعي من المجتمع الدولي تنفيذ إجراءات عاجلة من أجل إنهاء الحصار عن القطاع، وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق بذلك. وقد سلطت لجنة التحقيق الضوء على الحاجة الملحة إلى "تقديم العلاج للمصابين في سياق المظاهرات"، وضمن وصولهم إلى المستشفيات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والخارج و"ضمن التنسيق الفعال لدخول المواد والمعدات الطبية إلى غزة."<sup>13</sup>

<sup>10</sup> المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة.

<sup>11</sup> Middle East Monitor, "Gaza health ministry warns of 'unprecedented' shortage of medicines, medical supplies," 18 July 2019, available at: <https://www.middleeastmonitor.com/20190718-gaza-health-ministry-warns-of-unprecedented-shortage-of-medicines-medical-supplies/>.

<sup>12</sup> وثيقة الأمم المتحدة (A/74/88-E/2019/72)، الفقرة 108.

<sup>13</sup> وثيقة الأمم المتحدة (A/HRC/40/74)، الفقرة 122.

#### 4- الحاجة العاجلة إلى إنفاذ المساءلة

على مدى 70 أسبوعاً منذ انطلاق مسيرة العودة الكبرى في يوم 30 آذار/مارس 2018، يواصل الفلسطينيون في قطاع غزة المحتل المطالبة بإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما فيها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، على الوجه الذي يكفله القانون الدولي لهم، وإنهاء الحصار الإسرائيلي الطويل الأمد.

ومع استمرار مسيرات العودة الكبرى، تدعو مؤسسة الحق لمجلس حقوق الإنسان إلى:

- معالجة الأسباب الجذرية التي تقف وراء مسيرات العودة الكبرى من خلال إنشاء آلية فعالة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق دون تأخير، بطرق منها تحديد إطار زمني واضح لوضع حد للإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة على الفور.
- إدانة ما تقوم به إسرائيل من استخدام مفرط للقوة والقوة المميتة ضد الفلسطينيين المحميين، ولا سيما أثناء مظاهرات مسيرات العودة الكبرى المتواصلة، والتأكد قيام إسرائيل بمواءمة قواعد الاشتباك التي تعتمد في استخدام الذخيرة الحية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.
- دعوة الدول إلى التعاون من أجل وضع حد للانتهاكات واسعة النطاق والممنهجة التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بسبل منها فرض عقوبات فردية وحظر السفر على الجناة الذين اقترفوا انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- حث مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحالة ملف الجناة الذين يُدعى أنهم ارتكبوا تلك الانتهاكات الجسيمة، الذي أعدته لجنة التحقيق، للمحكمة الجنائية الدولية، وضمان توخي الشفافية في إجراءات الإحالة.
- دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق في الحالة في فلسطين، دون تأخير، من أجل ضمان إنفاذ المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المشتبه في ارتكابها في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- دعوة الدول الأخرى إلى تفعيل آليات الولاية القضائية العالمية لإخضاع الجناة الذين يُشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم دولية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ بما فيها قطاع غزة المحتل منذ 30 آذار/مارس 2019، حسب التوصيات التي خرجت لجنة التحقيق بها.